

Distr.: General
6 December 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون
البند ٢٥ من جدول الأعمال

التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

تقرير اللجنة الثانية

المقررة: السيدة تيريزا تشيبولو لوسوبلي تشاندا (زامبيا)

أولا - مقدمة

- ١ - بناء على توصية المكتب، قررت الجمعية العامة، في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أن تدرج في جدول أعمال دورتها الثانية والسبعين البند المعنون "التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية" وأن تحيله إلى اللجنة الثانية.
- ٢ - ونظرت اللجنة الثانية في هذا البند في جلساتها ١٦ و ١٧ و ٢٤ و ٢٦، المعقودة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر و ١ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. ويرد سرد لمناقشة اللجنة بشأن هذا البند في المحاضر الموجزة ذات الصلة^(١). ويوجه الانتباه أيضا إلى المناقشة العامة التي أجرتها اللجنة في جلساتها من الثانية إلى الخامسة، المعقودة في ٢ و ٣ تشرين الأول/أكتوبر^(٢).
- ٣ - ولأغراض النظر في هذا البند، كان معروضا على اللجنة الوثائق التالية:
 - (أ) تقرير الأمين العام عن التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية (A/72/303)؛
 - (ب) مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقريراً عن القرارات والتوصيات الرئيسية المتعلقة بالسياسة العامة الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي (A/72/63-E/2017/11)؛
 - (ج) رسالة مؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإكوادور لدى الأمم المتحدة (A/72/511)؛

(١) A/C.2/72/SR.16 و A/C.2/72/SR.17 و A/C.2/72/SR.24 و A/C.2/72/SR.26.

(٢) انظر A/C.2/72/SR.2 و A/C.2/72/SR.3 و A/C.2/72/SR.4 و A/C.2/72/SR.5.



- (د) رسالة مؤرخة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة (A/72/548).
- ٤ - وفي الجلسة ١٦، المعقودة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، أدلى ببيان استهلاكي رئيس فرع السياسات والتحليل التابع لشعبة التنمية المستدامة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.
- ٥ - وفي الجلسة ٢٥، المعقودة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أدلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ببيان بشأن مشاريع القرارات المعروضة على اللجنة^(٣).
- ٦ - وفي الجلستين ٢٦ و ٢٧، المعقودتين في ٢٨ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وجه الرئيس انتباه اللجنة إلى ورقات غرف الاجتماعات غير الرسمية، التي عممت بالإنكليزية فقط، والتي تتضمن النص النهائي المتفق على إدراجه في المكان المشار إليه في مشاريع القرارات ذات الصلة المعروضة على اللجنة^(٤).
- ٧ - وفي الجلسة ٢٧، المعقودة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أدلى ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية ببيان بشأن مشاريع القرارات التي اعتمدها اللجنة^(٥).

ثانياً - النظر في مشاريع المقترحات

ألف - مشروعاً القرارين A/C.2/72/L.25 و A/C.2/72/L.59

- ٨ - في الجلسة ٢٤، المعقودة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل إكوادور، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار بعنوان "التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية"^(A/C.2/72/L.25).
- ٩ - وفي الجلسة ٢٦، المعقودة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، كان معروضاً على اللجنة مشروع قرار بعنوان "التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية"^(A/C.2/72/L.59)، قدّمته نائبة رئيس اللجنة، كريستيانا ميلي (إيطاليا)، على أساس مشاورات غير رسمية أُجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/72/L.25.
- ١٠ - وفي الجلسة نفسها، وُجه انتباه اللجنة إلى ورقة غرفة الاجتماعات غير الرسمية (CRP.21) التي تتضمن النص النهائي المتفق على إدراجه في المكان المشار إليه في مشروع القرار.
- ١١ - وفي نفس الجلسة أيضاً، أبلغت اللجنة بأنه لا تترتب على مشروع القرار A/C.2/72/L.59 بصيغته المنقحة وفق ورقة غرفة الاجتماعات، آثار في الميزانية البرنامجية.
- ١٢ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل الولايات المتحدة ببيان قبل التصويت.

(٣) انظر A/C.2/72/SR.25.

(٤) انظر A/C.2/72/SR.26 و A/C.2/72/SR.27.

(٥) انظر A/C.2/72/SR.27.

١٣ - وفي الجلسة ٢٦ أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/72/L.59، بصيغته المنقحة وفق ورقة غرفة الاجتماعات، بتصويت مسجل بأغلبية ١٧٩ صوتا مقابل صوت واحد (انظر الفقرة ٢٣، مشروع القرار الأول). وكانت نتيجة التصويت كالاتي:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإريتريا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وأفغانستان، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وأندورا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوزبكستان، وأوغندا، وأوكرانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، والبرتغال، وبروني دار السلام، وبلجيكا، وبلغاريا، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوتان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وتركمانستان، وتركيا، وتشاد، وتشيكيا، وتوغو، وتوفالو، وتونس، وتونغا، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، والجزيل الأسود، والجزائر، وجزر البهاما، وجزر سليمان، وجزر القمر، وجزر مارشال، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، وجيبوتي، والدانمرك، ورواندا، ورومانيا، وزامبيا، وزمبابوي، وساموا، وسان مارينو، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسري لانكا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسنغال، وسوازيلند، والسودان، وسورينام، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وشيلي، وصربيا والصين، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغابون، وغانا، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، وفانواتو، وفرنسا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفنلندا، وفيجي، وفييت نام، وقبرص، وقطر، وقيرغيزستان، وكابو فيردي، وكازاخستان، والكاميرون، وكرواتيا، وكمبوديا، وكندا، وكوبا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكونغو، والكويت، وكينيا، ولاتفيا، ولبنان، ولكسمبرغ، وليبيريا، وليبيا، وليتوانيا، وليختنشتاين، وليسوتو، ومالطة، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وموناكو، وميانمار، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وناميبيا، وناورو، والنرويج، والنمسا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، وهاتي، والهند، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، واليابان، واليمن، واليونان.

المعارضون:

الولايات المتحدة الأمريكية.

المتنعون:

لا أحد.

١٤ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ببيان تعليلا للتصويت بعد التصويت ممثل بلغاريا، باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وألبانيا، وأوكرانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجورجيا، وصربيا.

١٥ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/72/L.59، بصيغته المنقحة وفق ورقة غرفة الاجتماعات، سُحب مشروع القرار A/C.2/72/L.25 من جانب مقدميه.

باء - مشروع القرار A/C.2/72/L.12/Rev.1

١٦ - في الجلسة ٢٦، المعقودة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار بعنوان "عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (٢٠١٩-٢٠٢٨)" مقدم من الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، أرمينيا، إسبانيا، إسرائيل، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوكرانيا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، البرتغال، بنغلاديش، بنما، بيلاروس، تايلند، تركيا، توغو، تونس، تيمور - ليشتي، الجمهورية الدومينيكية، جورجيا، رواندا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، شيلي، غواتيمالا، فرنسا، الفلبين، فييت نام، كابو فيردي، كازاخستان، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، مصر، المكسيك، منغوليا، نيكاراغوا، هندوراس، هنغاريا، اليابان، اليونان.

١٧ - وفي الجلسة نفسها، وُجه انتباه اللجنة إلى ورقة غرفة الاجتماعات غير الرسمية (CRP.20) التي تتضمن النص النهائي المتفق على إدراجه في المكان المشار إليه في مشروع القرار.

١٨ - وفي نفس الجلسة أيضا، أبلغت اللجنة بأنه لا تترتب على مشروع القرار A/C.2/72/L.12/Rev.1، بصيغته المنقحة وفق ورقة غرفة الاجتماعات، آثار في الميزانية البرنامجية.

١٩ - وفي نفس الجلسة، أعلن أمين اللجنة عن انضمام كل من أستراليا، وإستونيا، وألبانيا، وأيرلندا، والبرازيل، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيرو، وتركمانستان، وجامايكا، والجبل الأسود، والجزائر، وجزر سليمان، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجمهورية مولدوفا، والدانمرك، ورومانيا، وسان تومي وبرينسيبي، وسان مارينو، وسيشيل، وصربيا، والصين، وطاجيكستان، وغامبيا، وفنلندا، وكوبا، ولبنان، وليسوتو، ومالطة، وماليزيا، ومدغشقر، وملاوي، وملديف، وميانمار، وناميبيا، والنرويج، والنمسا، والنيجر، ونيجيريا، وهايتي، والهند، إلى مقدمي مشروع القرار. وانضم لاحقا أيضا إلى مقدمي مشروع القرار كل من الأرجنتين، وإكوادور، وأوغندا، وبوتسوانا، وبوروندي، والسنغال، وسيراليون، وغيانا، وغينيا، وغينيا - بيساو، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكينيا، وليختنشتاين، ومالي، وموريشيوس، وموزامبيق، وهولندا.

٢٠ - وفي نفس الجلسة أيضا، عرض ممثل كوستاريكا مشروع القرار باسم مقدميه.

٢١ - وفي الجلسة ٢٦ أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/72/L.12/Rev.1، بصيغته المنقحة وفق ورقة غرفة الاجتماعات (انظر الفقرة ٢٣، مشروع القرار الثاني).

٢٢ - وفي نفس الجلسة، أدلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ببيان بعد اعتماد مشروع القرار A/C.2/72/L.12/Rev.1.

ثالثا - توصيات اللجنة الثانية

٢٣ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرارين التاليين:

مشروع القرار الأول

التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٧٨/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٢٢٠/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٢٢٨/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٣٣/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٤٠/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ و ٢٢٣/٧٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و ٢٥٤/٧١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان مؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي^(١)، وخصوصا مبادئ روما الخمسة المتعلقة بالأمن الغذائي العالمي المستدام، وإذ تلاحظ إعلان روما عن التغذية^(٢)، وإطار العمل^(٣) الذي يوفر مجموعة طوعية من خيارات السياسة العامة والاستراتيجيات لتستخدمها الحكومات، حسب الاقتضاء، اللذين اعتمدا في المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية المعقود في روما من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤،

وإذ تشير كذلك إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(٤)، وجدول أعمال القرن ٢١^(٥)، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١^(٦)، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة^(٧) و خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ التنفيذية)^(٨)، وتوافق آراء مونتريري للمؤتمر

(١) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الوثيقة WSFS 2009/2.

(٢) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة EB 136/8، المرفق الأول.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٥) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٦) القرار د١ - ٢/١٩، المرفق.

(٧) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٨) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

الدولي لتمويل التنمية^(٩)، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(١٠)، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري^(١١)، وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً^(١٢)، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية^(١٣)، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)^(١٤)،

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"^(١٥)،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفرضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُتقَد من تلك الأهداف،

وإذ تعيد أيضاً تأكيد قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحملي التمويل وهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ ترحب باتفاق باريس^(١٦) ببدء نفاذه في وقت مبكر، وإذ تشجع جميع أطرافه على تنفيذه تنفيذاً تاماً، وتشجع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ^(١٧) التي لم تودع بعد

(٩) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(١٠) القرار ١/٦٠.

(١١) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

(١٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، إسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصل الثاني.

(١٣) القرار ١٣٧/٦٩، المرفق الثاني.

(١٤) القرار ١٥/٦٩، المرفق.

(١٥) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

صكوكها للتصديق عليها أو قبولها أو إقرارها أو الانضمام إليها، حسب الاقتضاء، على أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن،

وإذ ترحب أيضا بالخطة الحضرية الجديدة، التي اعتمدت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، الذي عقد في كيتو، إكوادور، في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦^(١٨)،

وإذ تشير إلى الإعلان السياسي لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها^(١٩) والوثيقة الختامية لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالاستعراض والتقييم الشاملين للتقدم المحرز في الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها^(٢٠)، وتتطلع إلى الاجتماع الرفيع المستوى الذي سيعقد بشأن الأمراض غير المعدية في عام ٢٠١٨؛

وإذ ترحب بالاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات، الذي عقد في نيويورك في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وبالإعلان السياسي الصادر عنه، بصيغته الواردة في القرار ٣/٧١ المؤرخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الذي تؤكد الجمعية فيه من جديد خطة العمل العالمية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات^(٢١) التي وضعتها منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان اللتين اعتمدتا الخطة لاحقا،

وإذ ترحب أيضا بخطة عمل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ التي تدعم قطاعي الأغذية والزراعة في تنفيذ خطة العمل العالمية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات التي وضعتها منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان اللتين اعتمدتا الخطة لاحقا،

وإذ تعرب عن القلق لأن وتيرة تنفيذ الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة ونطاق تنفيذه الحاليين من غير المرجح أن يشجعا على إحداث التغيير الجذري اللازم، وأن الغايات المندرجة تحت هذا الهدف لن تتحقق في أجزاء كثيرة من العالم،

وإذ تعرب عن القلق أيضا لأن الأسباب المتعددة والمعقدة لأزمات الغذاء التي تحدث في مناطق مختلفة من العالم وتؤثر في البلدان النامية، ولا سيما البلدان المستوردة الصافية للأغذية، وآثارها في الأمن الغذائي والتغذية تُوجب على الحكومات الوطنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمع الدولي التصدي لها على نحو شامل ومنسق في كل من الأجل القصير والمتوسط والطويل، وإذ تكرر التأكيد على أن

(١٦) اعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/أ - ٢١.

(١٧) United Nations, Treaty Series, vol. 1771, No. 30822.

(١٨) القرار ٢٥٦/٧١، المرفق.

(١٩) القرار ٢/٦٦.

(٢٠) القرار ٣٠٠/٦٨.

(٢١) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة WHA68/2015/REC/1، المرفق ٣.

الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية هي الفقر وعدم الإنصاف والافتقار إلى سبل الحصول على الموارد وفرص توليد الدخل، وإذ لا يزال يساورها القلق مما قد يمثله التقلب المفرط في أسعار الغذاء من تحدٍ خطير لمكافحة الفقر والجوع وللجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما تلك المتعلقة بالقضاء على الجوع وسوء التغذية،

وإذ تشير إلى خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة ٢٠١٧-٢٠٣٠^(٢٢)، وإذ تسلّم بأن الغابات توفر خدمات النظم الإيكولوجية الأساسية، مثل الخشب والغذاء والوقود والعلف والمنتجات غير الخشبية والمأوى، فضلاً عن الإسهام في حفظ التربة والمياه والهواء النقي، وبأن الغابات تحول دون تدهور الأراضي والتصحر، وتحدّ من أخطار حدوث الفيضانات والانحيارات الأرضية والانحيارات الثلجية والجفاف والعواصف الغبارية والعواصف الرملية وغيرها من الكوارث، وتشدّد في هذا الصدد على دور جميع أنواع الغابات، بما في ذلك الغابات الشمالية والمعتدلة والمدارية، في الأمن الغذائي،

وإذ تؤكد من جديد أهمية دعم خطة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣، وخطة عمله العشرية، باعتبارهما إطاراً استراتيجياً لضمان إحداث تحوّل اجتماعي واقتصادي إيجابي في أفريقيا في غضون السنوات الخمسين القادمة، وبرنامجها الخاص بالقارة الوارد في قرارات الجمعية العامة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والمبادرات الإقليمية مثل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا،

وإذ تلاحظ مشاركة لجنة الأمن الغذائي العالمي في النهوض بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بقيادة البلدان،

وإذ ترحب بنتائج الدورة الرابعة والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي المعقودة في روما في الفترة من ٩ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وإذ تحيط علماً بالنتائج الرئيسية التي انتهت إليها، والتي تشمل جملة أمور منها اعتماد التوصيات في مجال السياسات بشأن أهمية الحراجة المستدامة لأغراض الأمن الغذائي والتغذية، وإذ تشير إلى إقرار اللجنة عام ٢٠١٤ المبادئ الطوعية الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية^(٢٣)، وإذ تشير إلى المبادئ التوجيهية الطوعية للإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني^(٢٤) التي وضعتها اللجنة، وإذ تحيط علماً باعتماد التوصيات في مجال السياسات بشأن ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق وبشأن التنمية الزراعية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك دور قطاع تربية الماشية،

(٢٢) انظر القرار ٢٨٥/٧١.

(٢٣) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الوثيقة C/2015/20، التذييل دال.

(٢٤) المرجع نفسه، الوثيقة CL 144/9 (C/2013/20)، التذييل دال.

وإذ تحيط علماً بتدشين برنامج النظم الغذائية المستدامة ضمن إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة^(٢٥)، وهو مبادرة استيعابية تهدف إلى الإسراع بالتحول صوب نظم غذائية أكثر استدامة،

وإذ ترحب بتفعيل بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً، الذي يساعد أقل البلدان نمواً على تعزيز قدراتها في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وعلى تشجيع تطوير منظومات الابتكار الوطنية والإقليمية، وتطوير القدرات من أجل إقامة الشراكات على صعيد التعاون في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار مع البلدان الأخرى في أنحاء العالم،

وإذ تلاحظ مع التقدير العمل الذي تضطلع به الهيئات والمنظمات الدولية المعنية، بما فيها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بشأن التنمية الزراعية وبشأن تعزيز الأمن الغذائي وتحسين نتائج التغذية،

وإذ تشير إلى إعلان الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥ عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية، الذي يستند إلى إعلان روما عن التغذية وإطار العمل، وإلى دعوة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية إلى تحديد ووضع برنامج عمل للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥، يراعي الإسهامات المقدمة من أصحاب المصلحة المعنيين، بما فيهم القطاع الخاص، بواسطة آليات تنسيق مثل اللجنة الدائمة للتغذية ومنتديات أصحاب المصلحة المتعددين مثل لجنة الأمن الغذائي العالمي،

وإذ تؤكد من جديد أن الزراعة ما زالت قطاعاً رئيسياً أساسياً للبلدان النامية، وإذ تلاحظ أهمية العمل من أجل إزالة جميع أشكال الحمائية، وإذ تسلّم بأنه، على نحو ما ورد في بيان نيروبي الوزاري الصادر عن المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية، لا يزال جميع الأعضاء ملتزمين بالتزاماً قوياً بالمضي قدماً في المفاوضات بشأن المسائل المتبقية في جولة الدوحة، بما في ذلك النهوض بالعمل على مستوى جميع الركائز الثلاث للزراعة، وهي الدعم المحلي، والوصول إلى الأسواق، والمنافسة في مجال التصدير،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً حق كل فرد في الحصول على طعام مأمون وكاف ومغذ، بما يتفق مع الحق في الحصول على غذاء كاف والحق الأساسي لكل فرد في أن يكون في مأمن من الجوع، لكي يتمكن من النمو على نحو كامل والحفاظ على قدراته البدنية والعقلية، وإذ تشدد على ضرورة بذل جهود خاصة لتلبية الاحتياجات التغذوية، ولا سيما احتياجات النساء والأطفال والمسنين والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجات من يعيشون أوضاعاً هشّة،

وإذ تحيط علماً مع التقدير بالمنشور المعنون ” *The State of Food Security and Nutrition in the World 2017: Building Resilience for Peace and Food Security* ” (حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم ٢٠١٧: بناء القدرة على الصمود من أجل السلام والأمن الغذائي) الذي أصدرته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة

(٢٥) A/CONF.216/5، المرفق.

الأمم المتحدة للطفولة، والمنشور المعنون ” *The State of Food and Agriculture 2017: Leveraging “Food Systems for Inclusive Rural Transformation”* (حالة الأغذية والزراعة ٢٠١٧: التحول الريفي الشامل)، الذي أصدرته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة،

وإذ لا يزال يساورها بالغ القلق لأن أحدث تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة تفيد بأن عدد الذين يعانون من نقص مزمن في التغذية في جميع أنحاء العالم قد ارتفع من ٧٧٧ مليون شخص في عام ٢٠١٥ إلى ٨١٥ مليون شخص وأن التحديات العالمية المتعلقة بالتغذية تزداد تعقيدا إذ يمكن أن تتواجد في آن معا في البلد نفسه أو في الأسرة المعيشية نفسها أشكال متعددة من سوء التغذية، ومنها توقف النمو، والهزال، ونقص الوزن، وحالات النقص في المغذيات الدقيقة، والوزن الزائد، والسمنة،

وإذ لا يزال يساورها بالغ القلق من استمرار حالة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية التي تواجه مئات ملايين الناس ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب وغرب آسيا،

وإذ تعرب عن قلقها لأن عدد الناس الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الذي يصل إلى مستوى الأزمات أو ما هو أسوأ منها قد شهد زيادة كبيرة، وذلك وفقا للتقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام ٢٠١٧، إذ ارتفع من نحو ٨٠ مليون في عام ٢٠١٥ إلى ١٠٨ ملايين في عام ٢٠١٦ في البلدان المتضررة، في جملة أمور، من النزاع والعوامل البيئية، بما في ذلك الكوارث الطبيعية، والتقلب المفرط لأسعار المواد الغذائية،

وإذ تلاحظ أن عددا متزايدا من البلدان، لا سيما في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والمحيط الهادئ، تُدمج الأمن الغذائي والتغذية في سياساتها الزراعية وخططها الاستثمارية، وأنه، نتيجة لذلك، يولى للقضاء على الجوع وتحسين الأمن الغذائي وكفالة التغذية الكافية قدر أكبر من الاهتمام في استراتيجيات التنمية الإقليمية، من قبيل إعلان مالابو الصادر عن الاتحاد الأفريقي بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة، واستراتيجية الأمن الغذائي والتغذية الصادرة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وإعلان بيورا بشأن الأمن الغذائي، وإطار البرنامج المتعدد السنوات بشأن الأمن الغذائي وتغير المناخ والإطار الاستراتيجي للتنمية الريفية - الحضرية من أجل تعزيز الأمن الغذائي والنمو النوعي، التي اعتمدها منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، ومبادرة القضاء على الجوع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بحلول عام ٢٠٢٥، واستراتيجية الأمن الغذائي والتغذية لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، ومبادرة الأمن الغذائي العربي، وكلها استراتيجيات تؤكد على أهمية الاستثمار في الزراعة، وتنوع الإنتاج الغذائي والوجبات الغذائية، وتوفير التوعية التغذوية الجيدة للمستهلكين، واعتماد تكنولوجيات الاقتصاد في اليد العاملة في إنتاج الأغذية وتصنيعها، وتعزيز حصول المرأة على الدخل، وتعزيز بناء القدرات في تحسين سلامة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية، وإذ تلاحظ أيضا إنشاء المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي التي يوجد مقرها في أستانا،

وإذ تعيد التأكيد على ضرورة الملحة لاتخاذ إجراءات لمعالجة الآثار السلبية لتغير المناخ في الأمن الغذائي، لا سيما للنساء والشباب، والأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية،

وإذ تلاحظ أن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة قد عقدت الدورة الحادية والثلاثين لمؤتمرها الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى، في فورونيز، الاتحاد الروسي، في أيار/مايو ٢٠١٨، الذي ركز على مسائل الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك صلاتها بتغير المناخ،

وإذ تعيد التأكيد على أهمية المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، وإذ تعيد التأكيد أيضا على أهمية القيام، في جملة أمور، بتمكين النساء والشباب وصغار المزارعين في الأرياف والأسر العاملة في الزراعة ومربي الماشية والصيادين والعاملين في قطاع الصيد ليكونوا عناصر حيوية في تعزيز التنمية الزراعية والريفية والأمن الغذائي وتحسين نتائج التغذية، وإذ تعترف بمساهماتهم الأساسية في الاستدامة البيئية والحفاظ على النظم الزراعية من الناحية الجينية والحفاظ على الإنتاجية في أراضٍ تكون حدية في أغلب الحالات،

وإذ تسلّم بأن الثروة الحيوانية تساهم بنسبة ٤٠ في المائة من القيمة العالمية للنتائج الزراعي وتدعم سبل المعيشة والأمن الغذائي لما يقرب من ٣.١ بليون نسمة، وتقر في هذا الصدد بأن هذا القطاع يتيح فرصا للتنمية الزراعية المستدامة والقضاء على الفقر وزيادة الأمن الغذائي، ويتيح فرصة التوعية بشأن المناخ،

وإذ تسلّم بأن برامج وتدابير الحماية الاجتماعية فعالة في الحد من الفقر والجوع،

وإذ تسلّم بأهمية المبادرات المتخذة في إطار الأمم المتحدة، بما في ذلك الاحتفال باليوم العالمي للبقول، واليوم العالمي لسلمك التونة، ويوم فن الطبخ المستدام، واليوم العالمي للنحل، والسنة الدولية للإبليات، وعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (٢٠١٩-٢٠٢٨) الذي يهدف إلى زيادة الوعي العام بالزراعة والأمن الغذائي والفوائد الغذائية ذات الصلة،

وإذ تقر بضرورة زيادة الاستثمارات العامة والخاصة المسؤولة في قطاع الزراعة، لأغراض منها إيجاد حلول استيعابية للجوع وسوء التغذية ومكافحتها والنهوض بالتنمية الريفية والحضرية المستدامة،

وإذ تشير إلى إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ وإلى مبادئ التوجيهية^(٢٦)، وإذ تشير أيضا إلى تشجيعه على إجراء تدريبات منتظمة على التأهب للكوارث والتصدي لها والتعافي من آثارها، على الصعيدين الوطني والمحلي، بهدف كفاءة التصدي السريع والفعال للكوارث وما يتصل بها من حالات النزوح، بما في ذلك إمكانية الحصول على الإمدادات الأساسية من الأغذية ومواد الإغاثة غير الغذائية، بما يلائم الاحتياجات المحلية،

وإذ تحيط علما بإطار عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي من أجل الأمن الغذائي والتغذية في الأزمنة الطويلة الأمد، وبتوصيات اللجنة في مجال السياسات بشأن مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية

(٢٦) القرار ٦٩/٢٨٣، المرفق الثاني.

المستدامة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية وتوصياتها في مجال السياسات بشأن الفاقد والمهدر من الأغذية في سياق النظم الغذائية المستدامة،

وإذ تشير إلى أن أهداف التنمية المستدامة وغاياتها متكاملة وغير قابلة للتجزئة وتحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وإذ تسلّم بأن بلوغ الهدف ٢ والغايات المترابطة لأهداف أخرى سيكون عاملاً حاسماً في تحقيق أمور شتى منها القضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية،

وإذ تعيد تأكيد التعهد بألا يخلّف الركب أحداً وراءه، وإذ تعيد تأكيد التسليم بأن كرامة الإنسان أمر أساسي، والأمل في أن نشهد الأهداف والغايات وقد تحققت لجميع الأمم والشعوب ولجميع شرائح المجتمع، وإذ تعيد الالتزام بالسعي إلى الوصول أولاً إلى أشد الناس تخلفاً عن الركب،

وإذ تعيد تأكيد الالتزام بكفالة ألا يخلّف الركب أحداً وراءه، وبتركيز جهدنا حيث تكون التحديات أكبر ما تكون، بسبل منها كفالة إدماج أشد الناس تخلفاً عن الركب ومشاركتهم،

١ - **تحيط علماً** بتقرير الأمين العام^(٢٧)؛

٢ - **تشدد** على أهمية مواصلة النظر في مسألة التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية، وتشجع الدول الأعضاء والجهات المعنية صاحبة المصلحة على إيلاء الاعتبار الواجب لهذه المسألة عند تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وخاصة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(٢٨) وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها؛

٣ - **تؤكد** أن الإنتاج الزراعي المستدام والأمن الغذائي والتغذية تمثل عناصر أساسية للقضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، وتدعو إلى بذل المزيد من الجهود من أجل تعزيز قدرات البلدان النامية في مجال الإنتاج الزراعي وإنتاجيتها والأمن الغذائي فيها على نحو مستدام؛

٤ - **تعرب عن القلق** من أن العالم لا يمضي حالياً في الطريق الصحيح نحو القضاء على الجوع وسوء التغذية بحلول عام ٢٠٣٠، وأن الموارد الطبيعية الشحيحة التي تدار إدارة غير مستدامة، إلى جانب عدم ضمان وتكافؤ حقوق أصحاب الحيازات الصغيرة، تؤثر تأثيراً شديداً على أولئك الذين يعيشون أوضاعاً هشة في المناطق الريفية، وأن تغير المناخ والجفاف والتصحر وحالات النزاع وما بعد النزاع تشكل تحديات فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذية والأمراض غير المعدية المرتبطة بالنظام الغذائي في أماكن كثيرة، مما يحول دون إحراز تقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وأن البلدان التي تمر بأزمات ممتدة معرضة لخطر التخلف عن الركب؛

٥ - **تكرر التأكيد** على أهمية أن تحدد البلدان النامية استراتيجياتها للأمن الغذائي، وعلى أن تحسين الأمن الغذائي والتغذية يشكل تحدياً عالمياً ومسؤولية من مسؤوليات السياسات الوطنية، وأن أي خطط للتصدي لهذا التحدي في سياق مساعي القضاء على الفقر يتعين وضعها وتصميمها وتولي

(٢٧) A/72/303.

(٢٨) القرار ١/٧٠.

زمام أمرها وتوجيهها وتشكيلها في إطار وطني بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين على الصعيد الوطني، حسب الاقتضاء، بوصف ذلك عملية لتحقيق الشمول، وتحث الدول الأعضاء، ولا سيما الدول المتضررة، على إيلاء أولوية عالية للأمن الغذائي والتغذية وتبسيط ذلك في برامجها وميزانياتها الوطنية؛

٦ - **تهيئ** بالمجتمع الدولي أن يواصل دعمه لتنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وإطار النتائج الخاص به، الذي هو جزء لا يتجزأ من ذلك البرنامج ويقدم توجيهات بشأن تخطيط برامج الاستثمار وتنفيذها؛

٧ - **تشجع** الدول الأعضاء على أن تراعي تماما، لدى وضع سياساتها الوطنية، إعلان روما عن التغذية^(٢) وإطار العمل^(٣)، الذي يوفر مجموعة طوعية من خيارات السياسة العامة والاستراتيجيات لتستخدمها الحكومات، حسب الاقتضاء؛

٨ - **تحث** على زيادة الالتزام السياسي للدول الأعضاء بالقضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية، وتلاحظ، في هذا الصدد، حركة تحسين مستوى التغذية، وتشجع الدول الأعضاء على الانخراط في تلك الحركة على الصعيدين العالمي والقطري لتقليص المستوى المتزايد للجوع وجميع أشكال سوء التغذية في العالم، وعلى وجه الخصوص لدى الأطفال، ولا سيما الأطفال دون سن الثانية، والنساء، ولا سيما الحوامل والمرضعات، والشباب؛

٩ - **تشدد** على الغايات العالمية الست للتغذية التي وضعتها جمعية الصحة العالمية من أجل التصدي لسوء التغذية في العالم وإطار الرصد المتصل بها؛

١٠ - **تحيي** **علما** بالاتفاق العالمي للتغذية من أجل النمو، الذي وقّعه أكثر من ١٠٠ بلد وشركة ومنظمة مجتمع مدني، لخفض عدد الأطفال الذين يعانون من توقف النمو بمقدار ٢٠ مليون طفل بحلول عام ٢٠٢٠، وبالالتزامات المالية المعلنة دعما لهذا الهدف، وكذلك بالمناسبة الثانية بشأن التغذية من أجل النمو، التي عقدت في آب/أغسطس ٢٠١٦؛

١١ - **ترحب** بمبادرة الأمين العام "تحدي القضاء على الجوع"، وهدف بلوغ عالم خال من الجوع، وتنوّه بالتقدم المحرز في تحسين التعاون والتنسيق والاتساق بين جميع أصحاب المصلحة للتغلب على تحدي الجوع وسوء التغذية؛

١٢ - **تؤكد** ضرورة زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية على نحو مستدام على الصعيد العالمي، وتلاحظ في الوقت نفسه تنوع الظروف والنظم الزراعية، بطرق منها تحسين أداء الأسواق والنظم التجارية والعمل على ضمانه وتعزيز التعاون الدولي، وبخاصة لصالح البلدان النامية، وزيادة الاستثمارات العامة والخاصة المسؤولة في مجال الزراعة المستدامة وإدارة الأراضي والتنمية الريفية والتعاون في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتشير إلى أن هذه الاستثمارات والجهود المبذولة من القطاعين العام والخاص لا بد أن يستفيد منها أيضا، حسب الاقتضاء، أصحاب الحيازات الصغيرة المحليين في النظم

الملائمة لإدارة المعارف والاتصالات فيما يتعلق بتعزيز الأمن الغذائي وتحسين نتائج التغذية والحد من أوجه عدم المساواة؛

١٣ - **تسَلَّم** بضرورة زيادة قدرة الإنتاج الغذائي والإنتاج الزراعي على مواجهة تغير المناخ وزيادة استدامة هذا الإنتاج في سياق ارتفاع الطلب على المحاصيل، مع مراعاة أهمية ضمان الأمن الغذائي والقضاء على الجوع، وتعرض نظم الإنتاج الغذائي بوجه خاص للآثار الضارة لتغير المناخ، وتشجع على بذل جهود على جميع الصعد لدعم الممارسات الزراعية المراعية للمناخ، بما في ذلك زراعة الأحراج واستغلالها والزراعة الحافظة للموارد وخطط إدارة المياه والبذور المقاومة للجفاف والسيول والإدارة المستدامة للثروة الحيوانية، وإنشاء واجهات بينية تربط بين العلماء وصناع القرار ومنظمي المشاريع ومولي العلم والتكنولوجيا والابتكار وتعزيز هذه الواجهات، واتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز قدرة من يعيشون أوضاعا هشة والنظم الغذائية على الصمود، الأمر الذي يمكن أيضا أن تترتب عليه آثار إيجابية على نطاق أوسع، مع التشديد على أن التكيف مع تغير المناخ شاغل وهدف رئيسي لجميع المزارعين ومنتجي الأغذية، ولا سيما صغار المنتجين؛

١٤ - **تعييد تأكيد** ضرورة تشجيع وتعزيز ودعم زراعة أكثر استدامة، بما يشمل المحاصيل والغابات ومصائد الأسماك وتربية المائيات، تسهم في تحسين الأمن الغذائي وتمكن من القضاء على الجوع وتساعد على الوقاية من سوء التغذية وتتوافر فيها مقومات الاستمرار من الناحية الاقتصادية مع حفظ الأراضي والمياه والموارد الجينية النباتية والحيوانية والتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وتعزيز القدرة على مواجهة تغير المناخ والكوارث الطبيعية، وتسَلَّم بضرورة الحفاظ على العمليات الإيكولوجية الطبيعية التي تدعم نظم الإنتاج الغذائي المستدامة والفعالة وتكفل الأمن الغذائي، وتحيط علما بأهمية نظم التراث الزراعي المهمة علمياً التي تروج لها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛

١٥ - **تعرب عن قلقها** إزاء مقاومة مضادات الميكروبات، ولا سيما في القطاع الزراعي، وتشجع في هذا الصدد على تنفيذ خطة عمل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ التي تدعم قطاعي الأغذية والزراعة في تنفيذ خطة العمل العالمية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات^(٢١) التي وضعتها منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان اللتين اعتمدتا الخطة لاحقاً، من أجل التقليل إلى أدنى حد من أثر مقاومة مضادات الميكروبات؛

١٦ - **تسَلَّم** بأن لنظم الأغذية المستدامة دوراً أساسياً في تعزيز الأنظمة الغذائية الصحية وتحسين التغذية، وترحب بوضع وتنفيذ سياسات وطنية متنسقة دولياً ترمي إلى القضاء على سوء التغذية بجميع أشكاله وتغيير نظم الأغذية بحيث تتاح الوجبات المغذية للجميع، مع إعادة التأكيد على وجوب القيام في الوقت نفسه بتعزيز نظم الصحة والمياه والصرف الصحي من أجل القضاء على سوء التغذية؛

١٧ - **تسَلَّم أيضاً** بالدور والإسهام المهمين للنساء الريفيات، بمن فيهن صاحبات الحيازات الصغيرة والمزارعات، ونساء الشعوب الأصلية ونساء المجتمعات المحلية، ومعارفهن التقليدية في تعزيز التنمية الزراعية والريفية وتحسين الأمن الغذائي والقضاء على الفقر في الريف، وتؤكد في هذا الصدد أهمية

استعراض السياسات والاستراتيجيات الزراعية بما يكفل الاعتراف بالدور الحاسم للمرأة في مجال الأمن الغذائي والتغذية والنظر إليه باعتباره جزءاً لا يتجزأ من التدابير القصيرة والطويلة الأجل للتصدي لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية واحتمالات حدوث التقلب المفرط في الأسعار والأزمات الغذائية في البلدان النامية؛

١٨ - **تعميد تأكيد** الدور البالغ الأهمية للنظم الإيكولوجية البحرية السليمة ومصايد الأسماك المستدامة وتربية المائيات المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي وإمكانيات الحصول على الأغذية المأمونة والكافية والمغذية وفي توفير سبل الرزق لملايين الناس، ولا سيما سكان الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتشجع في هذا الصدد على التنفيذ الكامل لبرنامج العمل العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي أطلق في ٤ تموز/يوليه ٢٠١٧؛

١٩ - **تشجع** الجهود المبذولة على جميع المستويات لوضع تدابير وبرامج لتوفير الحماية الاجتماعية ولتعزيز هذه التدابير والبرامج، بما في ذلك شبكات الأمان الوطنية وبرامج الحماية الوطنية للمحتاجين والضعفاء، مثل برامج تقديم الأغذية والنقود مقابل العمل وبرامج التحويلات النقدية والقسائم وبرامج التغذية المدرسية وبرامج تغذية الأمهات والأطفال، و**تنوّه** بتلك الجهود، وتؤكد في هذا الصدد أهمية زيادة الاستثمار وبناء القدرات وتطوير النظم؛

٢٠ - **تدعو** إلى سد الفجوة بين الجنسين في الحصول على الموارد الإنتاجية في مجال الزراعة، وتلاحظ في الوقت نفسه مع القلق أن الفجوة بين الجنسين لا تزال قائمة فيما يتعلق بكثير من الموارد والمدخلات والخدمات، وتؤكد ضرورة بذل وتعزيز الجهود الرامية إلى تمكين النساء، ولا سيما النساء الريفيات، لتلبية الاحتياجات الغذائية والتغذوية لهن ولأسرهن، وكفالة تمتعهن بمستويات معيشة ملائمة وظروف عمل لائقة، وضمان صحتهم ورفاههن وسلامتهن الشخصية واستفادتهن بالكامل من الأراضي والموارد الطبيعية ووصولهن إلى الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية؛

٢١ - **لا يزال يساورها بالغ القلق** من تكرر حالات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في مناطق مختلفة من العالم واستمرار تأثيرها سلباً في الصحة والتغذية، وبخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب وغرب آسيا، وتؤكد في هذا الصدد ضرورة الملحة لبذل جهود مشتركة على جميع المستويات للتصدي لهذا الوضع بطريقة متسقة وفعالة؛

٢٢ - **تسلّم** بأهمية دور الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وصغار المزارعين ومربي الماشية وصغار الصيادين والعاملين في قطاع صيد الأسماك ومعارفهم ونظمهم التقليدية للإمداد بالبدور، وكذلك بأهمية دور التكنولوجيات الجديدة في الحفاظ على التنوع البيولوجي وفي العمل على ضمان الأمن الغذائي وتحسين التغذية؛

٢٣ - **تشهد** على أهمية تطبيق العلم والتكنولوجيا والابتكار ونظم إدارة المعلومات والاتصالات ذات الصلة في ضمان الأمن الغذائي بحلول عام ٢٠٣٠، وتشجع على تطبيق أحدث تكنولوجيا المعلومات مثل الإنترنت والنظم النقالة والأرصاء الجوية والبيانات الضخمة والحوسبة السحابية

وأكثرها ملاءمة في النظم الزراعية لدعم جهود أصحاب الحيازات الصغيرة والأسر العاملة في الزراعة لزيادة قدرتهم على التكيف وزيادة إنتاجيتهم ودخولهم، وإشراكهم في وضع خطط البحث والابتكار؛

٢٤ - **تشهد** على ضرورة تنشيط قطاع الزراعة وتعزيز التنمية الريفية والسعي إلى كفالة الأمن الغذائي والتغذية، وبخاصة في البلدان النامية، بطريقة مستدامة، مما سيسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتؤكد أهمية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتلبية احتياجات المجتمعات المحلية الريفية على نحو أفضل بطرق منها تعزيز إمكانية حصول المنتجين الزراعيين، وبخاصة صغار المنتجين والنساء والشباب والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ومن يعيشون في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، على الخدمات الائتمانية وغيرها من الخدمات المالية وتعزيز فرص وصولهم إلى الأسواق وضمان حيازتهم للأراضي وتوفير خدمات الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والتعليم والتدريب والمعارف لهم وحصولهم على التكنولوجيات الملائمة الميسورة التكلفة لأغراض منها النهوض بالمحاصيل المحلية، وضمان كفاءة الري وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة وجمع المياه وتخزينها؛

٢٥ - **تدرك** أن من المتوقع أن يتضاعف تقريبا عدد السكان الحضريين في العالم بحلول عام ٢٠٥٠، ما يجعل التحضر أحد المحركات الرئيسية للتحويل في القرن الحادي والعشرين، وإذ تؤكد الحاجة المتزايدة إلى اتخاذ إجراءات لمكافحة الجوع وسوء التغذية في صفوف فقراء الحضر عن طريق تعزيز إدماج احتياجات الأمن الغذائي والتغذية لسكان المناطق الحضرية، ولا سيما فقراء المناطق الحضرية، في التخطيط الحضري وتخطيط الأراضي، وإنهاء الجوع وسوء التغذية، وتعزيز تنسيق سياسات الأمن الغذائي والزراعة المستدامة عبر المناطق الحضرية وشبه الحضرية والمناطق الريفية من أجل تيسير إنتاج الأغذية وتخزينها ونقلها وتسويقها للمستهلكين بطرق ملائمة وميسورة التكلفة، والحد من الفاقد من الأغذية ومنع هدر الأغذية وإعادة استخدام النفايات الغذائية، وتعزيز تنسيق سياسات الغذاء مع سياسات الطاقة والمياه والصحة والنقل وسواها من السياسات في المناطق الحضرية في سبيل زيادة الكفاءة إلى الحد الأقصى وتقليل الهدر إلى الحد الأدنى؛

٢٦ - **تعيد تأكيد** ضرورة السعي إلى اتباع نهج شامل ذي مسارين إزاء الأمن الغذائي والتغذية يتضمن اتخاذ إجراءات مباشرة للتصدي فورا للجوع في أوساط أشد الفئات ضعفا وتنفيذ برامج متوسطة الأجل وطويلة الأجل للزراعة المستدامة والأمن الغذائي والتغذية والتنمية الريفية للقضاء على الأسباب الجذرية للجوع والفقر، بوسائل من بينها الأعمال التدريجية للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي الوطني؛

٢٧ - **تعيد أيضا تأكيد** الحاجة إلى التشجيع على التوسع بقدر كبير في البحوث المتعلقة بالغذاء والتغذية والزراعة والخدمات الإرشادية والتدريب والتعليم، وفي تمويل هذه البحوث من جميع المصادر، وإلى تحسين الإنتاجية الزراعية والاستدامة الزراعية من أجل تعزيز الزراعة باعتبارها قطاعا رئيسيا، وإلى تعزيز التنمية وبناء القدرة على الصمود بما يساعد في تحسين عملية التعافي عقب الأزمات، بطرق منها تعزيز العمل الذي يقوم به الفريق الاستشاري المعني بالبحوث الزراعية الدولية بعد إصلاحه، لزيادة أثره في التنمية ودعم نظم البحث الوطنية والجامعات العامة ومؤسسات البحوث، وتشجيع نقل

التكنولوجيا بشروط متفق عليها، والتبادل الطوعي للمعارف والممارسات والبحوث من أجل التكيف مع تغير المناخ وتحسين إمكانية الحصول بشكل منصف على نتائج البحوث والتكنولوجيات بشروط متفق عليها على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، مع إيلاء الاعتبار الواجب لحفظ الموارد الوراثية؛

٢٨ - **تؤكد** أن إقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف ومنفتح وغير تمييزي ومنصف ويستند إلى قواعد أمر من شأنه أن ينهض بالزراعة والتنمية الريفية في البلدان النامية ويسهم في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية على الصعيد العالمي، وتحث على أن تشجع الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية المشاركة الشاملة للمزارعين والصيادين والعاملين في قطاع صيد الأسماك، لا سيما صغار المزارعين، بمن فيهم النساء، في الأسواق المجتمعية والوطنية والإقليمية والدولية؛

٢٩ - **تنوه** بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة التي أعلنت بالفعل التزاماتها إزاء عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (٢٠١٦-٢٠٢٥)^(٢٩)، وتشجع جميع أصحاب المصلحة المعنيين على تقديم الدعم الفعال لتنفيذ العقد، بما في ذلك عن طريق إعلان الالتزامات وإنشاء شبكات العمل؛

٣٠ - **تؤكد** ضرورة مواصلة تعزيز التعاون والتنسيق بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية واللجان الإقليمية وجميع كيانات منظومة الأمم المتحدة المعنية الأخرى وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية والمؤسسات التجارية والاقتصادية الدولية، وفقا لولاية كل منها، من أجل زيادة فعاليتها، بوسائل منها الدعم المقدم من فرقة العمل الرفيعة المستوى التي أنشأها الأمين العام والمعنية بالأمن الغذائي والتغذوي في العالم، وضرورة تعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية والقطاعين العام والخاص على دعم وتعزيز الجهود المبذولة من أجل تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي والتغذية؛

٣١ - **تحيط علما** بمبادرة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى تنظيم المؤتمر الدولي المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بشأن موضوع "الاستفادة من مبتكرات جنوب الكرة الأرضية في دعم التحول في الأرياف"، الذي عقد في برازيليا يومي ٢٠ و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧؛

٣٢ - **تنوه** بالإسهام الذي قدمته حتى الآن نظم الإنذار المبكر، وتؤكد ضرورة مواصلة تعزيز موثوقية وتوقيت هذه النظم على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، مع التركيز على البلدان القليلة المنعة بوجه خاص في مواجهة صدمات الأسعار وحالات الطوارئ الغذائية؛

٣٣ - **تعيد تأكيد** الدور المهم والطابع الشامل للجنة الأمن الغذائي العالمي باعتبارها منتدى حكوميا دوليا رئيسيا تلتقي فيه طائفة واسعة من أصحاب المصلحة ليعملوا سويا من أجل كفالة الأمن الغذائي والتغذية للجميع، وتلاحظ الوظائف الثلاث الرئيسية المتمثلة في تحقيق تقارب على صعيد السياسات وتشاطر الدروس المستفادة واستعراض التقدم المحرز، التي تؤديها اللجنة في دعم التنفيذ المتكامل لأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما تلك المتعلقة بالقضاء على الجوع وسوء التغذية؛

- ٣٤ - **تشجع** البلدان على إيلاء الاعتبار الواجب لنشر المبادئ التوجيهية الطوعية للإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني^(٢٤)، والمبادئ الطوعية الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية^(٢٣)، والتعريف بهذه المبادئ وتنفيذها بصيغتها التي أقرتها لجنة الأمن الغذائي العالمي في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤ على التوالي؛
- ٣٥ - **تشجع أيضا** البلدان على إيلاء الاعتبار الواجب لنشر وتعزيز وتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني، التي اعتمدها مجلس منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٤^(٣٠)؛
- ٣٦ - **تهيب** بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية أن تعمل، في حدود ولاية وموارد كل منها، على كفالة عدم تخلف أي أحد ولا أي بلد عن الركب في تنفيذ هذا القرار؛
- ٣٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والسبعين البند المعنون "التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية"، ما لم يتفق على خلاف ذلك.

(٣٠) E/CN.4/2005/131، المرفق.

مشروع القرار الثاني

عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (٢٠١٩-٢٠٢٨)

إن الجمعية العامة،

إذ تعترف بنجاح السنة الدولية للزراعة الأسرية، التي أعلنتها الجمعية العامة في قرارها ٢٢٢/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ ونُفذت في عام ٢٠١٤، والتي أبرزت دور الزراعة الأسرية والرعي وصغار المزارعين في الإسهام في تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية،

وإذ ترحب بإحراز العديد من البلدان تقدما كبيرا في وضع سياسات عامة لصالح الزراعة الأسرية، بما في ذلك تشكيل لجان وطنية للزراعة الأسرية، ووضع سياسات للإدماج المالي لصغار المزارعين، من قبيل القروض الائتمانية الصغيرة الحجم، والاعتراف بالدور الذي تضطلع به المزارع الأسرية في تحسين التغذية وضمان الأمن الغذائي العالمي، والقضاء على الفقر، والقضاء على الجوع، والمحافظة على التنوع البيولوجي، وتحقيق الاستدامة البيئية، والمساعدة في معالجة الهجرة،

وإذ تشير إلى إنشاء قاعدة معارف الزراعة الأسرية، وإذ تسلّم بأن تبادل المعارف والبيانات يساهم في حوار السياسات وصنع السياسات من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة للمزارع الأسرية،

وإذ تسلّم بالدور الهام للعلم والتكنولوجيا والابتكار ومباشرة الأعمال الحرة في دعم أصحاب الحيازات الصغيرة، بما في ذلك الرعاة والمزارعون الأسريون، ولا سيما النساء والشباب في المناطق الريفية، وإذ تسلط الضوء، في هذا الصدد، على أهمية التنمية القائمة على الابتكار ودعم مباشرة الأعمال الحرة الجماعية والابتكار، وإذ ترحب بتكنولوجيات الزراعة المستدامة الجديدة التي يمكن أن تساهم في انتقال أصحاب الحيازات الصغيرة من زراعة الكفاف إلى الإنتاج التجاري، على نحو يساعدهم في تعزيز أمنهم الغذائي وتغذيتهم، ودر فوائض قابلة للتسويق، وإضافة قيمة إلى منتجاتهم،

وإذ تسلّم أيضا بالصلة الوثيقة بين الزراعة الأسرية، وتعزيز وحفظ التراث التاريخي والثقافي والطبيعي، والعادات والثقافة التقليدية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، وتحسين الظروف المعيشية للأشخاص الذين يعيشون في مناطق ريفية،

وإذ تؤكد دور مختلف أنواع الغابات، بما في ذلك الغابات الشمالية والمعتدلة والمدارية، في دعم الزراعة الأسرية،

وإذ تعيد تأكيد أهمية مصائد الأسماك المستدامة ومزارع تربية الأحياء المائية في الأمن الغذائي والتغذية،

وإذ تلاحظ أن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة قد عقدت الدورة الحادية والثلاثين لمؤتمرها الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى، في فورونيز، الاتحاد الروسي، في أيار/مايو ٢٠١٨، بالتركيز على مسائل الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك روابطها بتغير المناخ،

وإذ تضع في اعتبارها المبادئ التوجيهية الخاصة بالعقود الدولية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي الواردة في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٨٤/١٩٨٩ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفرضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُتخذ من تلك الأهداف،

وإذ تعيد أيضا تأكيد قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتتحدي التمويل وهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ ترحب باتفاق باريس^(١) وبيده نفاذه في وقت مبكر، وإذ تشجع جميع أطرافه على تنفيذه تنفيذا تاما، وتشجع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ^(٢) التي لم تودع بعد صكوكها للتصديق عليها أو قبولها أو إقرارها أو الانضمام إليها، حسب الاقتضاء، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن،

وإذ تشير إلى إعلان العقد ٢٠١٦-٢٠٢٥ باعتباره عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية^(٣)، استنادا إلى إعلان روما عن التغذية^(٤) وإطار العمل المصاحب له^(٥)،

وإذ تشير إلى أن حوالي ٨٠ في المائة من أشد السكان فقرا يعيشون في المناطق الريفية ويعملون في الزراعة، وأن تخصيص الموارد اللازمة لتنمية المناطق الريفية والزراعة المستدامة، ودعم صغار المزارعين، ولا سيما المزارعات، أساسي للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بأساليب تشمل تحسين رفاه المزارعين،

(١) اعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ - ٢١.

(٢) United Nations, Treaty Series, vol. 1771, No. 30822.

(٣) القرار ٢٥٩/٧٠.

(٤) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة EB/136/8، المرفق الأول.

(٥) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

وإذ تسلم بأن ٨١٥ مليون شخص في جميع أرجاء العالم ما زالوا يعانون من الجوع، وأن انتشار أشكال أخرى من سوء التغذية لا يزال كبيرا في بعض مناطق العالم، وإذ تؤكد الدور الهام الذي تؤديه المزارع الأسرية في إنتاج أكثر من ٨٠ في المائة من أغذية العالم من حيث القيمة،

وإذ تؤكد أن إقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف ومنفتح وغير تمييزي ومنصف ويستند إلى قواعد أمر من شأنه أن ينهض بالزراعة عموما والزراعة الأسرية والتنمية الريفية في البلدان النامية ويسهم في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية على الصعيد العالمي، وإذ تحث على اعتماد استراتيجيات وطنية وإقليمية ودولية تشجع المشاركة الشاملة للمزارعين، ولا سيما صغار المزارعين والمزارعون الأسريين، بمن فيهم النساء، في الأسواق المجتمعية والوطنية والإقليمية والدولية؛

وإذ تؤكد من جديد أن تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات سيسهمان إسهاما حاسما في إحراز التقدم نحو تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، وإذ تؤكد من جديد أيضا الدور والإسهام المهمين للنساء الريفيات، بمن فيهن صاحبات الحيازات الصغيرة والمزارعات، ونساء الشعوب الأصلية والنساء في المجتمعات المحلية، ومعارفهن التقليدية في تعزيز التنمية الزراعية والريفية، وتحسين الأمن الغذائي والقضاء على الفقر في الريف، وإذ تؤكد في هذا الصدد أهمية استعراض السياسات والاستراتيجيات الزراعية بما يكفل الاعتراف بالدور الحاسم للمرأة في مجال الأمن الغذائي والتغذية والنظر إليه باعتباره جزءا لا يتجزأ من التدابير القصيرة والطويلة الأجل للتصدي لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية واحتمالات حدوث التقلب المفرط في الأسعار والأزمات الغذائية في البلدان النامية،

وإذ تشدد على ضرورة تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وإذ تسلم بأن السياسات والبرامج التي تشجع على الابتكار فيما يتعلق بالمزارع الأسرية يجب أن تقترن بسياسات تعزز التنمية الريفية الشاملة، بغية توفير عمالة إضافية أو بديلة وفرص توليد الدخل في المناطق الريفية،

وإذ تسلم بالآثار الإيجابية للتعاون في أوساط المزارعين الأسريين من خلال مبادرة التعاون فيما بين المزارعين، باعتباره عنصرا أساسيا لإنشاء بيئات مؤاتية لدعم تبادل الخبرات والمعارف لتوسيع نطاق الحلول التقليدية والابتكارية ذات الصلة، الفعالة من حيث التكلفة، بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإدراكا منها أن تغير المناخ يشكل تهديدا عاجلا بالنسبة للمجتمعات البشرية والكوكب قد لا يمكن عكس اتجاهه، وأنه يؤثر تأثيرا خطيرا على الزراعة في جميع أرجاء العالم وأن دعم الزراعة الأسرية يمكن أن يسهم في مكافحة تغير المناخ وفي زيادة القدرة على التكيف مع آثاره الضارة وتعزيز القدرة على مواجهة تغير المناخ وتقليل انبعاثات غازات الدفيئة، على نحو لا يهدد إنتاج الأغذية،

وإذ تشير إلى ضرورة تعزيز جهودنا الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي والتغذية والتركيز على صغار المزارعين والمزارعات، وكذلك على التعاونيات الزراعية وشبكات المزارعين وضرورة تشجيع البلدان على تنشيط الشراكات العالمية،

وإذ تسلّم بأهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تعزيز الزراعة الأسرية والتصدي لمشكلة انعدام الأمن الغذائي من خلال تبادل المعارف والخبرات والممارسات الجيدة والسياسات الابتكارية والدراية والموارد،

١ - **تقرر** إعلان الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٨ عقدا للأمم المتحدة للزراعة الأسرية، ضمن الهياكل القائمة والموارد المتاحة؛

٢ - **تشجع** جميع الدول على وضع وتحسين وتنفيذ سياسات عامة بشأن الزراعة الأسرية وتبادل تجاربها وأفضل ممارساتها في مجال الزراعة الأسرية مع الدول الأخرى؛

٣ - **تدعو** منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى قيادة تنفيذ العقد، بالتعاون مع المنظمات المعنية الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، بوسائل منها تحديد ووضع الأنشطة والبرامج الممكنة، وذلك في نطاق ولايتها وفي حدود الموارد المتاحة لها ومن خلال تقديم التبرعات، حسب الاقتضاء؛

٤ - **تدعو** الحكومات والجهات المعنية الأخرى، بما في ذلك المنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، إلى تقديم دعم فعال لتنفيذ العقد، بوسائل منها تقديم التبرعات، حسب الاقتضاء؛

٥ - **تدعو** الأمين العام إلى إبلاغ الجمعية العامة عن تنفيذ العقد، بالاستناد إلى تقارير فترات السنتين التي تشترك في تجميعها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.